AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW
ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

التكامل القانوني والمؤسسي في مكافحة المخدرات : نحو استراتيجية وطنية شاملة للوقاية والمعالجة

م.م. عبدالخالق هادي علي
مدرس مساعد / اختصاص القانون العام
جامعة الفرات الأوسط التقنية / الكلية التقنية المسيب
abdalkhaliq.hadi@atu.edu.iq
م.م. محمد عبدالواحد حميد
مدرس مساعد / اختصاص القانون الخاص
جامعة الفرات الأوسط التقنية / الكلية التقنية المسيب
mohammed.alwahed@atu.edu.iq
م.م. رقية عبيد بيدوي
مدرس مساعد / اختصاص قانون عام
جامعة الفرات الأوسط التقنية / الكلية التقنية المسيب
ruqayah.obaid@atu.edu.iq

This work is licensed under a
Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

المستخلص ان ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار بها تعد من أبرز التحديات التي تهدد الأمن القومي والصحة العامة في المجتمعات و العراق انموذجا ، حيث تشير الوقائع إلى تنامي معدلات الجريمة المرتبطة بالمخدرات وتدني مستوى التنسيق بين المؤسسات المعنية وعدم تكامل الأطر القانونية وهذا يستدعي صياغة رؤية استراتيجية قائمة على التكامل القانوني والمؤسسي ويهدف هذا البحث إلى تحليل الإطار القانوني الوطني المتعلق بمكافحة المخدرات التي تعد ظاهرة خطيرة وتقييم أداء المؤسسات ذات العلاقة واقتراح أسس لتكامل فعال يعزز الوقاية والمعالجة وان هذا البحث اعتمد المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة القوانين العراقية ذات العلاقة ومقارنتها بالتجارب الدولية الناجحة وتوصل بنتيجة مفادها المعالجة الشاملة تتطلب دمج التشريعات وتفعيل الأدوار المؤسسية وكذلك وضع استراتيجية وطنية مشتركة وتعاونية وهذا البحث يسهم في تقديم رؤية علمية تدعم صانع القرار في وضع سياسة فعّالة لمكافحة المخدرات .

الكلمات المفتاحية : المخدرات ، التكامل المؤسسي ، الإطار القانوني ، الاستراتيجية الوطنية

Abstract

The phenomenon of drug abuse and trafficking constitutes one of the most pressing challenges threatening national security and public health in societies, with Iraq serving as a key example. Available data indicates a growing rate of drug-related crimes, coupled with weak coordination among relevant institutions and fragmented legal frameworks. This necessitates the formulation of a strategic vision grounded in legal and institutional integration.

This study aims to analyze the national legal framework for combating drugs a dangerous phenomenon and to evaluate the performance of related institutions, while proposing foundations for effective integration that enhances both prevention and treatment. The research adopts a comparative analytical methodology by examining relevant Iraqi legislation and comparing it with successful international experiences. It concludes that a comprehensive approach requires the consolidation of legislation, activation of institutional roles, and the development of a joint national and cooperative strategy. This study contributes a scholarly perspective to support policymakers in formulating an effective drug control policy.

Keywords : Drugs , Institutional Integration , Legal Framework , National Strategy

المقدمة

تعتبر آفة المخدرات من اهم التحديات المعقدة لأنها تمس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والأمنية والصحية وقد اصبح هناك حاجة ملحة إلى نهج وطني موحد ومتكامل لمواجهتها ولا يقتصر على تجريم التعاطي والاتجار فحسب بل يشمل كذلك الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل للتخلص من اثارها المدمرة وفي هذا السياق يبرز دور المؤسسات والقانون كعاملين أساسيين في بلورة استراتيجية وطنية فعالة ومن هنا تنشأ أهمية دراسة التكامل القانوني والمؤسسي في هذا المجال .

إشكالية البحث

ان الإشكالية في هذا البحث هي إلى أي مدى يمكن تحقيق تكامل فعال بين الإطار القانوني والمؤسسات المعنية في العراق لمكافحة المخدرات ؟ وما هي سبل تطوير استراتيجية وطنية شاملة تضمن الوقاية والمعالجة إلى جانب التجريم والعقاب ؟

أهداف البحث

١- تحليل المنظومة القانونية العراقية الخاصة بمكافحة المخدرات .

٢- تقييم فعالية المؤسسات الأمنية والصحية والاجتماعية في مواجهة الظاهرة .

٣- الكشف عن أوجه القصور والتداخل بين الأدوار المؤسسية .

٤- تقديم مقترحات لتطوير استراتيجية وطنية متكاملة وفعالة .

أهمية البحث

ان أهمية هذا البحث تكمن في تناوله لقضية وطنية حساسة تتطلب حلولا جذرية متكاملة حيث يسلط الضوء على فجوة التنسيق المؤسسي والقانوني التي تعيق جهود مكافحة المخدرات ويساهم في توجيه الأنظار نحو أهمية الوقاية والعلاج بوصفهما عاملان لا يقلان أهمية عن الإجراءات العقابية وهذا يعزز من فعالية الاستجابة الوطنية لهذه الظاهرة التي تهدد المجتمع ولها آثار مدمرة .

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي

خطة البحث

المقدمة

المبحث الأول : الإطار القانوني والمؤسسي لمواجهة ظاهرة المخدرات في العراق

المطلب الأول : البنية التشريعية الوطنية لمكافحة المخدرات

المطلب الثاني: الهيكل المؤسسي العراقي في التصدي لظاهرة المخدرات

المبحث الثاني : الإطار الاستراتيجي المقترح لتعزيز التكامل الوطني في مكافحة المخدرات

المطلب الأول : مرتكزات بناء استراتيجية وطنية متكاملة وفعالة

المطلب الثاني : المحاور العملية للاستراتيجية المقترحة

الخاتمة

المصادر

المبحث الأول : الإطار القانوني والمؤسسي لمواجهة ظاهرة المخدرات في العراق

ان ظاهرة المخدرات تعد تحديا خطيرا يهدد أمن المجتمعات واستقرارها وخاصة في ظل تصاعد معدلات التعاطي والاتجار بها في العراق وعلى الرغم من تعدد الجهود المبذولة ولكن غياب التنسيق المؤسسي وازدواجية التشريعات يضعف من قوة المواجهة و هنا تبرز الحاجة إلى مقاربة شاملة قائمة على التكامل بين المؤسسات والتشريعات و هذا البحث يسعى إلى تحليل هذا التكامل كمدخل لوضع استراتيجية وطنية فعالة للوقاية والمعالجة من هذه الآفة الخطيرة

المطلب الأول : البنية التشريعية الوطنية لمكافحة المخدرات

ان البنية التشريعية تعد الأساس الذي تقوم عليه جهود الدولة في مواجهة ظاهرة المخدرات سواء كانت من حيث الوقاية أومن حيث المكافحة أومن حيث المعالجة وفي العراق النظام القانوني شهد تطورا ملحوظا في العقود الأخيرة

لمواكبة التحديات المتزايدة التي تفرضها هذه الظاهرة وبالأخص بعد سنة ٢٠٠٣ حيث مثل نقطة تحول في إعادة بناء مؤسسات الدولة وتشريعاتها[١] .

ومكافحة المخدرات في العراق لا يقتصر على قانون واحد فحسب بل يقوم على منظومة من الأنظمة والقوانين والتعليمات التي تتكامل نظريا فيما بينها لتصنع ما يعرف بالبنية التشريعية الوطنية ورغم ذلك فهذه البنية تعاني من مشكلات متعددة أهمها الازدواجية والتداخل وغياب التنسيق التشريعي وهذا يؤدي إلى ضعف في التطبيق العملي وفعالية الردع والمعالجة[٢] .

أولا : القوانين الأساسية في مكافحة المخدرات في العراق[٣] : ان قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ يعد الإطار القانوني الأساسي لمكافحة المخدرات في العراق وتم تشريع هذا القانون ليكون بديلا عن التشريعات القديمة التي لم تعد قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في طبيعة الجريمة وتعقيداتها في العصر الحديث .

وهذا القانون نص على أحكام ومعالجات شاملة تتعلق بتجريم حيازة المواد المخدرة الذي جاء في المادة (١/أولا وثانيا) والاتجار بها وزراعتها وتصنيعها ونقلها كما جاء في المادة (١/ثالثا ورابعا) وكذلك وضعت عقوبات جزائية حسب درجة الجرم وظروفه حسب ما جاء في المادة (٢٧ و٢٨ و٢٩ و ٣٠ و ٣١ و٣٢ و ٣٣) بالإضافة الى تطبيق احكام قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ حسب ما جاء في نص المادة (٣٨) من هذا القانون وايضا تضمن القانون فصلا خاصا بالوقاية من التعاطي ومعالجة المدمنين حسب ما جاء في نص المادة (٤٨) وهذا يمثل نقطة تحول في النظرة التشريعية من المعالجة العقابية البحتة إلى الجمع بين الردع والعلاج .

وايضا نص على تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية حسب ما جاء في نص المادة (٤٢) والتي تهدف إلى رسم السياسات العامة ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وتعزيز التنسيق بين الجهات ذات العلاقة .

ثانيا : القوانين المكملة والتعليمات الداعمة : ان الحديث عن مكافحة المخدرات لا يمكن ان يكون بمعزل عن القوانين الأخرى التي تسهم بشكل غير مباشر في تنظيم هذا المجال وهي :

١- قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل : حيث احتوى على مواد تجرم الاتجار بالمواد الممنوعة او تعاطيها على الرغم من انها لم تنص صراحة ولكن عالج هذا النقص في المادة (٣٨) من قانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧

[١] محمد حسين عبد الأمير ، السياسة الجنائية في مكافحة المخدرات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة ،العدد٤٠ ، ٢٠٢٢ ص ١٠٥ ومابعدها .

[٢] علي عبدالحسين الساعدي ، التشريعات العراقية لمكافحة المخدرات بين التعدد والتكامل ، مجلة الدراسات القانونية / الجامعة المستنصرية ، العدد ١٨ ، ٢٠٢١ ، ص ٨٨ ومابعدها .

[٣] قانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ حسب المواد (١ و٢٧و٢٨و٢٩و٣٠و٣١و٣٢و٣٣و٣٨و٤٢و٤٨) .

التي اجازت تطبق احكام القانون العقوبات على الأفعال غير المنصوص عليها في هذا القانون حين توفر اركان الجريمة حسب احكامه ليكون رادعا[١] .

٢- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ : بالنظر للارتباط الوثيق بين الاتجار بالمخدرات وتمويل الجريمة المنظمة فقد جاء هذا القانون لربط قضايا المخدرات بالجرائم الاقتصادية لتعزيز قدرة الدولة على تتبع الشبكات الإجرامية ومصادرة أموالها[٢] .

٣- قانون الصحة العامة رقم (٨٩) لسنة ١٩٨١ : بعض الأحكام هذا القانون تحتوي على مواد متعلقة بتنظيم تداول الأدوية والمواد الطبية ذات التأثير العقلي وهذا يسهم في الرقابة على المواد التي يمكن أن تستخدم بطريقة غير مشروعة مثل صناعة المواد المخدرة[٣] .

٤- تعليمات وزارة الصحة : اصدرت وزارة الصحة تعليمات بشأن مراقبة الأدوية النفسية والعصبية والتي وينع صرفها من دون وصفة طبية مختومة وموثقة[٤] .

٥- تعليمات وزارة الداخلية : حيث أصدرت وزارة الداخلية في موقعها الخاص تعليمات بإجراء فحص المخدرات للمواطنين الراغبين بإصدار إجازة السوق وذلك لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية[٥] .

٦- تعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي : وأصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أيضا تعليمات الزمت فيه الطلبة المقبولين في الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) بتقديم تقرير فحص طبي صادر من جهة حكومية معتمدة ويشترط فيه سلامة الطلاب من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وخلال مدة لاتتجاوز السنة التحضيرية[٦].

ثالثا : الاتفاقيات الدولية ودورها في التشريع الوطني : ان البنية التشريعية العراقية تأثرت بمجموعة من الاتفاقيات الدولية التي انضم إليها ومنها :

١- اتفاقية الأمم المتحدة (اتفاقية فيينا) لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨وتهدف الى تجريم الاتجار وبالمخدرات والمؤثرات العقلية[١] .

---

[١] حسن عبدالحسين الشمري ، الأساس القانوني لمسائلة مرتكبي جرائم المخدرات في القانون العراقي ، مجلة كلية القانون / جامعة كربلاء ، العدد٢٥ ، ٢٠٢٠ ، ص٢١٢ .

[٢] رعد كاظم الساعدي ، الجرائم المرتبطة بالمخدرات في ضوء قانون مكافحة غسيل الأموال العراقي رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، العدد٢٩ ، ٢٠٢١ ، ص ١٦٠.

[٣] احسان فاضل عبدالله ، الرقابة القانونية على تداول الادوية المخدرة والمؤثرات العقلية في التشريع العراقي ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة بابل ، العدد ٤ ، ٢٠٢٠ ، ص ١٤٥ وما بعدها .

[٤] وفقا لكتاب وزارة الصحة / دائرة الأمور الفنية / قسم الصيدلة ، ذي العدد ٢٨٧٥٥ في ٢٠١٩

[٥] حسب اجتماع هيئة الرأي (٢٥) لسنة ٢٠٢٣ وما منشور على موقع وزارة الداخلية الرسمي https://moi.gov.iq/?article=١٠٦٩٠&utm_source=chatgpt.com .

[٦] حسب كتاب وزارة التعليم العالي / دائرة البحث والتطوير / قسم الدراسات العليا ، المرقم (ب ت ٥٠٣٣/٥ في ٢٠٢٤/٥/١٤)

٢- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ وتعديلاتها و تهدف الى الحد من صناعة المواد المخدرة والاتجار بها[٢] .

٣- اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ وتهدف الى تنظيم ومراقبة المواد ذات التأثير العقلي والنفسي[٣] .

وان العراق التزم بها من خلال تعديل تشريعاته بما ينسجم مع هذه الاتفاقيات و المعايير الدولية .

رابعا: التحديات التشريعية : رغم هذا الكم من القوانين ولكن الواقع يكشف عن ثغرات تشريعية وتنظيمية تضعف من فعالية البنية القانونية في مكافحة المخدرات ومن بين هذه التحديات :

١- ان تعدد النصوص القانونية وتداخلها وغياب الوضوح يؤدي الى التضارب في الإجراءات أو التباس في تفسير الأحكام القضائية[٤] .

٢- ان القصور في الصياغة القانونية يجعلها تعاني في بعض النصوص من الغموض أو عدم الدقة وهذا يضعف من إمكانية التطبيق القضائي السليم[٥] .

٣- ان ضعف التنسيق بين القوانين والجهات يؤدي الى فجوة بين النصوص القانونية وتطبيقها الفعلي بسبب عدم وضوح الصلاحيات بين المؤسسات الأمنية والصحية والقضائية[٦] .

و يتبين مما سبق إن البنية التشريعية الوطنية في العراق تمثل إطارا مهما في مكافحة المخدرات ولكنها بحاجة إلى إعادة هيكلة تشريعية تعالج جوانب القصور وتقوم على فلسفة تشريعية تبني التكامل المؤسسي والعدالة العلاجية لا تتبع العقاب فقط لان المخدرات لم تعد مجرد جريمة جنائية فحسب بل أصبحت خطر يهدد الصحة والأمن والتنمية المجتمعية وهذا يستدعي تفعيل الأطر القانونية بروح تعاونية متكاملة .

---

[١] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية المعتمدة في فيينا في ١٩٨٨/١٢/٢٠ التي انضم العراق اليها في ١٩٩٥/١٠/١٧ بموجب قانون التصديق رقم (٧) لسنة ١٩٩٥ الصادر من مجلس القيادة المنحل .

[٢] الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ والتي انضم العراق اليها رسميا في ١٩٦٨/١٠/١٣ .

[٣] اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ التي انضم العراق اليها ١٩٧٥/١/١ .

[٤] محمد حسن الشيخ ، التفسير القضائي للنصوص القانونية بين الوحدة والتعدد ، المجلة العراقية للعلوم القانونية ، جامعة بغداد / كلية القانون ، العدد١ ، ٢٠١٦ .

[٥] رباب عبدالرزاق القاسم ، القصور التشريعي واثره التطبيق القضائي : دراسة تحليلية في ضوء القانون العراقي ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، العدد ٤ ، ٢٠١٥ ، ص ١٣٣ وما بعدها .

[٦] الأمانة العامة / دائرة البحوث / قسم الدراسات القانونية والصياغة التشريعية في ٢٠١٨/١/١٤
-٣B%٨D%٧A%٨A%D٨%٩D%٨٢%٩/%D١٤/٠١/٢٠١٨.parliament.iq/ar/٤https://archive
-١B%٨AB%D%٨D%٣A%٨%D
AA-%٨D%٧A%٨D%٩B%٨A%D٨%٩D%١B%٨D%٤B%٨AA%D%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨%D
-٩A%٨BA%D%٨D%٧A%٨A%D٨%٩D%٥B%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨D%٨٨%٩%D
A/?utm_source=chatgpt.com٨%٩D%٩B%٨A%D٨%٩D%١B%٨D%٤B%٨AA%D%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨%D

المطلب الثاني: الهيكل المؤسسي العراقي في التصدي لظاهرة المخدرات

ان المؤسسات الرسمية المعنية بمكافحة المخدرات في أي بلد تعد ركيزة أساسية في تحويل السياسات والتشريعات إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومثلا في العراق تزايدت أهمية الهيكل المؤسسي مع تصاعد خطورة ظاهرة المخدرات التي اجتاحت البلد خلال السنوات الأخيرة نتيجة للمتغيرات الأمنية و الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها حيث جعلت منه منطقة عبور واستهلاك وأحيانا إنتاج لبعض أنواع المواد المخدرة .

إن التصدي لهذه الظاهرة والتي بهذا التعقيد يتطلب هيكل مؤسسي متكامل يقوم على توزيع الأدوار بشكل واضح بين الجهات الأمنية والصحية والقضائية بالإضافة إلى التنسيق مع المؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية التي تمثل بعدا وقائيا لا يقل أهمية عن البعد العلاجي وكما يلي :

أولا: الجهات الأمنية : حيث تتولى وزارة الداخلية من قبل مديرية مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الدور الأبرز في تنفيذ المهام الأمنية المرتبطة بمكافحة هذه الظاهرة وتشمل اختصاصاتها مثل رصد شبكات الاتجار والتهريب و متابعة المتعاطين والمروجين وكذلك ضبط المواد الممنوعة وتنفيذ أوامر القبض والتحقيق في قضايا المخدرات وبالإضافة الى التعاون مع الأجهزة الأمنية الأخرى في تنفيذ حملات ميدانية[١] .

وكذلك جهاز المخابرات الوطني العراقي وجهاز الأمن الوطني وهيئة المنافذ الحدودية يشاركون بمهام استخبارية أو رقابية خاصة في ما يتعلق بتهريب المخدرات عبر الحدود[٢] .

ورغم هذه التعددية، فإن غياب التنسيق الفعال بين هذه الجهات أضعف من أدائها الجماعي، حيث تعمل أحيانًا بشكل منفصل، دون وجود غرفة عمليات مشتركة أو قاعدة بيانات موحدة، مما يؤدي إلى تكرار الجهود وتضاربها في بعض الحالات.

ثانيا : وزارة الصحة : ان دورها العلاجي والرقابي فهي تلعب دور محوري في التصدي للمخدرات من خلال مسارين :

١- الرقابة الصحية على الأدوية والعقاقير التي قد تستخدم بشكل غير مشروع عن طريق دائرة الأمور الفنية ودائرة التفتيش الصيدلاني بالتعاون مع هيئة الرقابة الدوائية[٣] .

[١] عقيل فالح سلمان وازهار فخري أبو خويت ، آليات مكافحة المخدرات في العراق ، مجلة حمورابي للدراسات ، المجلد ٤٣ ، العدد ٢٠٢٢ ، ص ١٦٩ وما بعدها .

[٢] المصدر السابق نفسه .

[٣] علي عزيز الجميلي و منال يونس واخرون ، التنظيمات الدوائية في العراق : من الموافقة على الدواء الى ما بعد التسويق ، تقرير في (EMHJ) منشور في موقع منظمة الصحة العالمية ، المجلد ٢٧ ا، ٢٠٢١ ص١٠٠٧ وما بعدها .

٢- العلاج وإعادة التأهيل للمدمنين في المستشفيات والمراكز المتخصصة ورغم أهمية هذا الدور إلا أن عدد المراكز المتخصصة في علاج الإدمان محدود للغاية في العراق ولا يغطي الحاجة الفعلية في المحافظات ويكون هذا سببا في اتساع رقعة هذه الظاهرة دون استجابة صحية كافية[١] .

و ان الكوادر الطبية تعاني من نقص التدريب في التعامل مع حالات الإدمان وايضا ضعف البرامج النفسية والاجتماعية المرافقة للعلاج وهو ما يجعل نسب الانتكاس مرتفعة ويحد من فعالية المعالجة[٢] .

ثالثا: السلطة القضائية : حيث يتولى القضاء العراقي مهمة محاكمة المتهمين في جرائم المخدرات استنادا إلى قانون المخدرات رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ وقانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ مع الالتزام بالإجراءات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية .

كما ان الادعاء العام يلعب دورا مهما في تحريك الدعاوى العامة ومراقبة حسن تنفيذ القوانين فضلا عن عدة ملاحظات تسجل على الأداء القضائي في هذا المجال واهمها :

١- يوجد تفاوت الكبير في الأحكام والعقوبات الصادرة[٣] .

٢- يتم الاعتماد المفرط على العقوبة السالبة للحرية دون التوسع في بدائل التأهيل والعلاج .

٣- هناك ضعف في التنسيق بين القضاء والجهات الصحية فيما يخص معالجة المدمنين .

وهنا تبرز الحاجة إلى محاكم مختصة أو قضاة متخصصين في قضايا المخدرات ليعزز من كفاءة النظام القضائي في التصدي لها .

رابعا : وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي : ان هاتين الوزارتين تعدان من الجهات التي تمثل خط الدفاع الأول في مجال الوقاية وذلك من خلال تضمين مفاهيم التوعية من المخدرات في المناهج الدراسية و تنظيم حملات تثقيفية داخل المدارس والجامعات وكذلك دعم البحوث والدراسات المتعلقة بالإدمان والتعاطي[٤] .

لكن على الرغم من أهمية هذا الدور، إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب، بسبب قلة البرامج التربوية المتخصصة، وضعف التعاون بين الوزارات التعليمية والمؤسسات الأمنية والصحية.

---

[١] احمد فؤاد عبدالله وسجى محمد عودة ، واقع خدمات علاج الإدمان وإعادة التأهيل في العراق : تقييم نقدي مجلة Journal of Iraqi Public Health Research ، المجلد ١٢ ، العدد ٢ ، ص ٤٥ – ٤٧ .

[٢] ندوة : المخدرات في العراق : الابعاد والمعالجات ، منشورة في مركز البيان للدراسات والتخطيط 3/12/2017 https://www.bayancenter.org/٢٠١٧/١٢/٣٨٦٨?utm_source=chatgpt.com .

[٣] وسام محمد خليفة و عمار رجب معيشر ، السياسة الجنائية للشرع العراقي لمواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء القانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، المجلد ٨ ،عدد ٢، ٢٠١٧

[٤] فريال مشرف عيدان و بيداء بهجت نعمان وآخرون ، دور الجامعات العراقية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد (٥) العدد الخاص لسنة ٢٠٢٤ .

خامسا : المؤسسات الدينية والإعلامية : تلعب المؤسسة الدينية الرسمية وغير الرسمية دور أخلاقي وتوعوي مهم في مجتمعات محافظة مثل المجتمع العراقي ويمكن ان يكون هذا الدور من خلال المساجد والحسينيات والخطب الدينية لان لها تأثير في سلوكيات الأفراد وردعهم عن الوقوع في الإدمان أو المساهمة في الترويج له[١] .

واما وسائل الإعلام فهي أيضا تلعب دورا رئيسيا لأنها تمثل أداة مزدوجة حيث يمكن أن تكون فاعلة في نشر الوعي لذا فإن توظيف الإعلام في هذا المجال يتطلب سياسة إعلامية واضحة ورقابة نوعية على ما ينشر ويبث للجمهور[٢] .

سادسا : الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات : ان قانون المخدرات رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ نص على تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وهي الجهة المركزية المعنية برسم السياسات العامة والتنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة[٣] .

ولكن هذه الهيئة لم تفعل بالشكل الكافي وكما تعاني من نقص في الدعم المالي والإداري وأيضا تواجه ضعف في استقلاليتها وهذا جعل دورها في معظم الأحيان شكليا أو محدود التأثير .

ويتضح في خلاصة هذا المبحث إن الهيكل المؤسسي في العراق وخاصة في مجال مكافحة المخدرات قائم من حيث الشكل ولكنه بحاجة ماسة إلى إعادة تنظيم وتكامل في الأدوار والمهام مع ضرورة صياغة إستراتيجية وطنية شاملة تنطلق من التنسيق بين هذه الجهات وتجمع بين الردع والعلاج والوقاية لتشكل رد متكامل على هذه الظاهرة الخطيرة التي تستهدف المجتمع والامن الداخلي معا .

المبحث الثاني : الإطار الاستراتيجي المقترح لتعزيز التكامل الوطني في مكافحة المخدرات

ان ظاهرة المخدرات تعد من أخطر التحديات التي تهدد الصحة العامة والأمن المجتمعي والتنمية المستدامة لان لها آثار مدمرة على الأفراد والمؤسسات وفي ظل تعقد هذه الظاهرة وتشابك أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية تبرز هنا الحاجة إلى إطار استراتيجي وطني شامل يضمن تكامل الجهود بين مختلف القطاعات الحكومية والصحية والأمنية والقضائية والتعليمية وإن تعزيز هذا التكامل يمثل خطوة أساسية نحو بناء منظومة متماسكة لـ (الوقاية والعلاج والردع) بما يحقق حماية المجتمع ويعزز قدرته على مواجهة هذه الآفة الخطيرة بفعالية واستدامة .

المطلب الأول : مرتكزات بناء استراتيجية وطنية متكاملة وفعالة

[١] د.احمد محمد الصغير ، دور المؤسسات الدينية في الوقاية من تعاطي المخدرات ، مجلة الدراسات الإسلامية المعاصرة ، جامعة الازهر ، العدد ١٨ لسنة ٢٠١٩ ص١٢٢ وما بعدها .

[٢] د. فائزة احمد عبدالله ، دور وسائل الاعلام في التوعية بمخاطر تعاطي المخدرات ، مجلة الباحث الإعلامي ، كلية الاعلام / جامعة بغداد ، العدد ٢٥ لسنة ٢٠٢٠ ، ص٨٨ .

[٣] كما ورد في المادة (٤٢) في قانون مكافحة المخدرات رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ .

إن لبناء استراتيجية وطنية متكاملة وفعالة لمكافحة المخدرات يتطلب الانطلاق من مجموعة مرتكزات أساسية تشكل القاعدة الصلبة لنجاح هذه الاستراتيجية وضمان استدامتها لان ظاهرة المخدرات ليست مجرد قضية جنائية وحسب بل هي مشكلة متعددة الأبعاد تتقاطع فيها الجوانب الصحية والاجتماعية والتعليمية والقانونية والأمنية ، ان أي جهد وطني لمكافحتها يجب أن يرتكز على أسس منهجية واضحة تتكامل فيها الأدوار وتتناغم فيها السياسات ويمكن تحديد أهم هذه المرتكزات فيما يأتي :

١- الإطار القانوني والتشريعي الواضح : ان وجود تشريعات متكاملة وصارمة تمثل أساسا لأي استراتيجية ناجحة إذ يحدد القانون الأفعال المجرمة والعقوبات المقررة ويضع الآليات اللازمة لتنفيذها وعليه يتطلب مراجعة وتحديث القوانين الوطنية بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات التي اقرتها الأمم المتحدة في سنة ١٩٨٨ وأيضا تحديد عقوبات رادعة لتجار ومروجي المخدرات مع مراعاة مبدأ التناسب والعدالة وكذلك وضع أحكام خاصة لمعالجة قضايا التعاطي بهدف إعادة التأهيل لا العقاب فقط[١] .

٢- التكامل المؤسسي وتوزيع الأدوار : الاستراتيجية الوطنية تعتمد على التعاون الوثيق بين مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتتكامل جهود الأجهزة الأمنية في ضبط عمليات التهريب والترويج مع الجهات القضائية في تحقيق العدالة السريعة والفعالة بالتنسيق مع وزارات الصحة في علاج وتأهيل المدمنين وكذلك التعاون مع المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية في نشر الوعي المجتمعي ويستلزم ذلك إنشاء آلية تنسيق مركزية مثل المجلس الوطني لمكافحة المخدرات لضمان وحدة العمل والقرار[٢] .

٣- الاعتماد على البيانات والمعلومات المحدثة : ان وضع استراتيجية فعالة لا يمكن ان تكون دون قاعدة بيانات دقيقة تعكس واقع هذه الظاهرة الخطيرة ويشمل ذلك إنشاء نظام وطني لجمع وتحليل المعلومات عن أنماط الإنتاج والترويج والاستهلاك والتعاون الدقيق مع المنظمات الدولية لتبادل البيانات والخبرات وكذلك إصدار تقارير سنوية توثق المؤشرات والاتجاهات لمعرفة عدد المتعاطين او المدمنين[٣] .

---

[١] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ١٩٨٨ ونصها على الموقع الالكتروني : https://www.unodc.org/unodc/en/treaties/illicit-trafficking.html .

[٢] بينيت دبليو فليتشر و وأين أي كيها ليمان واخرون ، العوامل التنظيمية وانشطة التعاون والتكامل في وكالات العدالة الجنائية وعلاج تعاطي المخدرات ، المعهد الوطني لتعاطي المخدرات ، الولايات المتحدة الامريكية ، اغسطس ٢٠٠٩ / ١٠٣- ملحق ١ ، ص ٦٥-٧٢ منشور على الموقع الالكتروني : https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S٠٣٧٦٨٧١٦٠٩٠٠٠٢٣٤?via%٣Dihub .

[٣] مقال منشور على الموقع الالكتروني : https://onlinelibrary.wiley.com/doi/١٠,١١١١/add.١٤٧٦٣?utm_source=chatgpt.com

٤- الوقاية المجتمعية والتثقيف : تمثل الوقاية خط الدفاع الأول في التصدي لهذه الظاهرة وهي تتطلب إدماج مفاهيم التوعية من المخدرات في المناهج الدراسية وتنظيم حملات إعلامية مستمرة تستهدف جميع الفئات العمرية وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في المبادرات الوقائية[١] .

٥- برامج العلاج وإعادة التأهيل : لا تكتمل مكافحة المخدرات دون توفير مسارات للعلاج وإعادة الاندماج الاجتماعي للمتعاطين عن طريق مراكز متخصصة للعلاج النفسي والطبي وبرامج تأهيل مهني لإعادة دمج المتعافين في سوق العمل ومتابعة ما بعد العلاج للحد من حالات الانتكاس[٢] .

٦- الشراكة الدولية في انفاذ القانون : بسبب الطبيعة العابرة للحدود لجرائم المخدرات فان التعاون الإقليمي والدولي يشكل مرتكزا اساسيا من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة وتبادل المعلومات والخبرات مع الدول والمنظمات المعنية بهذا الشأن والمشاركة في عمليات مشتركة لمكافحة تهريب المخدرات[٣] .

ويتبين مما سبق إن مرتكزات بناء استراتيجية وطنية متكاملة وفعالة لمكافحة المخدرات تقوم على مزيج من القوانين الرادعة والتكامل المؤسسي والوقاية المجتمعية والعلاج الشامل والشراكة الدولية وان نجاح هذه الاستراتيجية مرهون بقدرة الدولة على تطبيق هذه المرتكزات في إطار منسق ومبني على أسس علمية وعملية بما يضمن حماية المجتمع وتقليص حجم هذه الظاهرة الخطيرة على المدى الطويل ان شاء الله .

المطلب الثاني : المحاور العملية للاستراتيجية المقترحة

أي نجاح استراتيجي وطنيي متكامل لمكافحة المخدرات لا يكتمل الا من خلال ترجمتها إلى محاور عملية واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ والقياس وتستند إلى مرتكزات واقعية تراعي الإمكانات الوطنية وتستفيد من الخبرات الدولية وفيما يلي أبرز المحاور العملية للاستراتيجية المقترحة :

المحور الأول : الوقاية والتوعية المجتمعية : ان الوقاية تعد حجر الزاوية في مكافحة المخدرات لأنها تهدف إلى الحد من الطلب على المواد المخدرة قبل وقوع الضرر وذلك عن طريق :

---

[١] باباريلا و لوفجوي واخرون ، فعالية برامج التثقيف الدوائي ، مجلة التثقيف الصحي ، شتاء ١٩٧٦: ٤(٤) على الموقع الالكتروني : https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/١٠١٠٧٥٤/

[٢] كايهوا يو و كاي هونغ واخرون ، دراسة شبه تجريبية حول فعالية بيئات العلاج الاجباري والطوعي ل ١٢٩٩ من متعاطي المخدرات في هونان ، مجلة فرونت سايكايتري ، الصين ، أغسطس ٢٠٢١ على الموقع الالكتروني : https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/٣٤٥١٢٤٠٥/

[٣] جيوموني و بيرلكسوني واخرون ، منع الاتجار الدولي بالمخدرات : نهج شبكي بالتدخلات المنسقة والمستهدفة ، المجلة الاوربية للسياسة الجنائية والبحوث ، ٨ فبراير ٢٠٢١، المجلد ٢٨ ، بحث منشور على الموقع الالكتروني : https://link.springer.com/article/١٠,١٠٠٧/s١٠٦١٠-٠٢٠-٠٩٤٧٣-٠?utm_source=chatgpt.com

١- دور الاسرة :

٢- التثقيف المدرسي : ان المدرسة هي امتداد للأسرة في بداية نشأة الطفل لذا يجب ان يتم إدماج موضوعات عن أضرار المخدرات وأساليب الوقاية منها في المناهج التعليمية لجميع المراحل[١] .

٣- الإعلام الهادف : ان وسائل الإعلام بشتى أنواعها تلعب دورا محوريا في تعزيز القيم بشقيها الايجابي والسلبي بسب كثافة وخطورة الاختراق الثقافي الذي تتعرض له القيم في المجتمع العربي ، لان لوسائل الإعلام دورا أساسيا في الحياة اليومية بالانتشار السريع للأخبار والآراء لان لها دور كبير في تثقيف أفراد المجتمع فعليه يجب إطلاق حملات إعلامية دورية بهذا الشأن عبر القنوات التلفزيونية والإذاعية ومنصات التواصل الاجتماعي تستهدف جميع الفئات العمرية بأساليب إبداعية مؤثرة للقضاء على هذه الظاهرة[٢].

٤- المؤسسات الدينية : تفعيل دور المساجد والحسينيات والكنائس في نشر رسائل أخلاقية ودينية تحذر من تعاطي المخدرات[٣] .

٥- المجتمع المدني : دعم الجمعيات التطوعية التي تعمل على التوعية المجتمع من تداعيات هذه الظاهرة وابعادها الصحية والاجتماعية والاقتصادية وتنظيم أنشطة للشباب بديلة عن السلوكيات المنحرفة لأنها تشكل تهديدا مباشر للمجتمع بصورة عامة[٤] .

المحور الثاني : إنفاذ القانون والردع : ان هذا المحور يستند إلى تقوية الأجهزة الأمنية والسلطة القضائية لضمان فاعلية ردع هذه الظاهر عن طريق :

١- تطوير قدرات الشرطة من خلال التدريب على أحدث تقنيات الرصد والتحري وتزويدهم بأحدث الأجهزة للكشف عن المخدرات[٥].

٢- تشديد الرقابة على الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع تهريب المخدرات من والى الخارج[٦] .

---

[١] سعد الدين طمال وسامية ياحي ، دور المؤسسة في تنمية قيم المواطنة لدى المتعلمين ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد٢٣ ، مارس ٢٠١٦ ص ١١٠ .

[٢] محمد جودت ناضر ، الدعاية والإعلان والعلاقات العامة ، ط١، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص٣٦ .

[٣] منشور لموقع بيت الحكمة العراقي بتاريخ ٢٠٢٢٥/٧/٩ وللمزيد انظر في الموقع الالكتروني : https://www.baytalhikma.iq/News_Print.php?ID=2482

[٤] د.خالد حنتوش ساجت ، ستراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد (٢٨) العدد (١) لسنة ٢٠٢٥ ، ص ٥٦٣ .

[٥] المصدر السابق نفسه ، ص ٥٥٩ .

[٦] مكتب الأمم المتحدة UNODC المعني بالمخدرات والجريمة ، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا ، ديناميكيات تهريب المخدرات عبر العراق والشرق الأوسط : التوجهات وسبل الاستجابة ، تموز ٢٠٢٤ ، ص٢٢ ، للمزيد انظر : https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Iraq/UN_Iraq_Report_Arabic_٢٤٠٨١٤_WEB.pdf .

٣- تشكيل محاكم تختص بقضايا المخدرات للإسراع في المحاسبة وانزال العقاب وتحقيق العدالة .

٤- رفع مستوى العقوبات على التجار والمروجين للمخدرات وفرض عقوبات مخففة على المتعاطين بما يسمح بفرص العلاج وإعادة التأهيل الاجباري[١] .

المحور الثالث : العلاج وإعادة التأهيل : ان هذا المحور يهدف إلى معالجة المدمنين حيث يحتاجون إلى الدعم الطبي والنفسي وذلك عن طريق :

١- بناء وتطوير مراكز علاج مختصة في جميع المحافظات ومجهزة بكوادر طبية مؤهلة بما ينسجم مع حالة المرضى المدمنين[٢] .

٢- اعتماد برنامج علاجي متناسق يشمل الدعم النفسي والعلاجي والتأهيل السلوكي بما يعيد اليه الثقة بنفسه وإعادة الاعتبار الى شخصيته[٣] .

٣- اعداد برامج تدريبة ومهنية للمتعافين من التعاطي لضمان اندماجهم في سوق العمل والمجتمع[٤] .

٤- وضع آلية متابعة بعد العلاج للحد من الانتكاس وضمان استمرار التعافي لضمان حسن السلوك وعدم العودة الى التعاطي مستقبلا[٥] .

المحور الرابع : البحوث والدراسات : ان مكافحة المخدرات لا يتم دون فهم عميق لهذه الظاهرة وأبعادها لذا سنوضح في هذا المحور:

١- التوسع في تشجيع الجامعات ومراكز البحث العلمي على إجراء دراسات ميدانية حول أسباب انتشار المخدرات[٦] .

٢- تصميم قاعدة بيانات وطنية محدثة حول الإحصائيات والاتجاهات المرتبطة بالتعاطي والاتجار[٧] .

---

[١] د. عبدالعال عبدالرحمن الديربي ، مكافحة المخدرات في سياسة المنضمات الدولية : دراسة حالتي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، المجلد الثامن العدد (١٦) ٢٠٢٣ ، جامعة الإسكندرية ، ص١١٤ .

[٢] ازاد عطوف محمد رؤوف ،مدخل الى الاعتبارات التخطيطية العامة للمستشفيات الحكومية ضمن هيكل الخدمات الصحية في العراق ، مجلة الهندسة والتكنلوجيا ، المجلد (٢٥) العدد ٩ لسنة ٢٠٠٧ ، الجامعة التكنلوجية ، ص٣١٧

[٣] زينب إبراهيم محمد موسى ، فعالية برنامج علاجي تكاملي في خفض ادمان المواد المخدرة لدى طلبة الجامعة ، مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة ، العدد ١٩٩ ، يوليو ٢٠٢٢ ، ص ٧٣١ – ٧٣٢ .

[٤] هند بنت خالد العتيبي ، تحليل التحديات التي تواجه منظومة التأهيل والرعاية للمتعافين من الإدمان : دراسة من وجه نظر العاملين في مراكز العلاج والتأهيل ، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد (٧٣) العدد (١) ، حزيران ٢٠٢٥ ، ص٤٨١.

[٥] المصدر السابق نفسه ، ص٤٨٠ .

[٦] زينب علي حسين ، تعاطي الاحداث للمخدرات وانعكاساتها الاجتماعية والأمنية : دراسة ميدانية في محافظة واسط ، رسالة ماجستير في جامعة القادسية / كلية الآداب ، ٢٠٢٠ ، ص ١٢

[٧] م. سعاد حميد رشيد ، الإدمان على المخدرات الأسباب والعلاج : دراسة ميدانية في مدينة بغداد) ، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية ، العدد (٢٢) ، يوليو ٢٠٢١ ، ص١٢٢

٣- الاستفادة من نتائج البحوث في تحديث الاستراتيجيات والسياسات بشكل دوري[١] .

المحور الخامس : التعاون الإقليمي والدولي : بسبب طبيعة العراق ومركزه الاستراتيجي وبسبب الطبيعة العابرة للحدود لجرائم المخدرات فإن التعاون مع الدول والمنظمات الدولية أمر ضروري من خلال :

١- انضمام العراق إلى اتفاقيات دولية ذات الصلة وتطبيق التزاماتها يعزز من مكافحة المخدرات[٢] .

٢- تبادل الخبرات والمعلومات مع دول الجوار والمنظمات المختصة مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[٣] .

٣- اشراك الأجهزة الأمنية في عمليات دولية مشتركة لملاحقة شبكات التهريب الدولية لأنه يعزز من كفاءتها وخبراتها[٤] .

الخاتمة

إن وضع إطار استراتيجي متكامل لمكافحة المخدرات يمثل ضرورة وطنية لحماية المجتمع وصون أمنه واستقراره ويتطلب هذا الجهد تضافر جميع المؤسسات المعنية وتوحيد الجهود ضمن رؤية واضحة ومتكاملة ويؤكد ما تم عرضه في هذا البحث أن نجاح الاستراتيجية يعتمد على وضوح المرتكزات النظرية وفاعلية المحاور العملية والالتزام بالتنفيذ والمتابعة المستمرة .

النتائج :

١- ضعف التنسيق بين الجهات المعنية يحد من فاعلية جهود مكافحة المخدرات .

٢- غياب رؤية استراتيجية موحدة يؤدي إلى تشتت البرامج والإجراءات .

٣- الحاجة الماسة إلى إشراك المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والإعلامية في الجهود الوقائية .

٤- عدم وجود إطار قانوني مرن وقوي يواكب المستجدات في أساليب الجريمة .

التوصيات :

١- إنشاء هيئة وطنية عليا لتنسيق وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات .

٢- انشاء جهاز مكافحة المخدرات موازي لجهاز مكافحة الإرهاب .

٣- تطوير برامج توعية شاملة تستهدف مختلف الفئات العمرية .

٤- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في تبادل المعلومات والخبرات .

٥- توفير موارد مالية وبشرية كافية لضمان استدامة تنفيذ البرامج .

٦- مراجعة وتحديث القوانين بشكل دوري لمواكبة تطور أنماط الجريمة .

---

[١] المصدر السابق نفسه

[٢] مكتب الأمم المتحدة UNODC المعني بالمخدرات والجريمة ، مصدر سابق ، ص ٦ .

[٣] المصدر السابق نفسه ، ص ٣١

[٤] مصدر سابق ، ص ٣٢ .

٧- تعزيز آليات الرقابة على تداول الأدوية .

المصادر

القوانين

١- قانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ .
٢- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ والتي انضم العراق اليها رسميا في ١٩٦٨/١٠/١٣
٣- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية المعتمدة في فيينا في ١٩٨٨/١٢/٢٠ التي انضم العراق اليها في ١٩٩٥/١٠/١٧ بموجب قانون التصديق رقم (٧) لسنة ١٩٩٥ الصادر من مجلس القيادة المنحل .
٤- اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ التي انضم العراق اليها ١٩٧٥/١/١ .
٥- المادة (٤٢) في قانون مكافحة المخدرات رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٧ .
٦- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ١٩٨٨ ونصها على الموقع الالكتروني : https://www.unodc.org/unodc/en/treaties/illicit-trafficking.html

البحوث

١- محمد حسين عبد الأمير ، السياسة الجنائية في مكافحة المخدرات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة ،العدد٤٠ ، ٢٠٢٢ .
٢- علي عبدالحسين الساعدي ، التشريعات العراقية لمكافحة المخدرات بين التعدد والتكامل ، مجلة الدراسات القانونية / الجامعة المستنصرية ، العدد ١٨ ، ٢٠٢١ .
٣- حسن عبدالحسين الشمري ، الأساس القانوني لمسائلة مرتكبي جرائم المخدرات في القانون العراقي ، مجلة كلية القانون / جامعة كربلاء ، العدد٢٥ ، ٢٠٢٠ .
٤- رعد كاظم الساعدي ، الجرائم المرتبطة بالمخدرات في ضوء قانون مكافحة غسيل الأموال العراقي رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥ ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، العدد٢٩ ، ٢٠٢١ .
٥- احسان فاضل عبدالله ، الرقابة القانونية على تداول الادوية المخدرة والمؤثرات العقلية في التشريع العراقي ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة بابل ، العدد ٤ ، ٢٠٢٠ .
٦- وفقا لكتاب وزارة الصحة / دائرة الأمور الفنية / قسم الصيدلة ، ذي العدد ٢٨٧٥٥ في ٢٠١٩ .
٧- حسب اجتماع هيئة الرأي (٢٥) لسنة ٢٠٢٣ وما منشور على موقع وزارة الداخلية الرسمي https://moi.gov.iq/?article=١٠٦٩٠&utm_source=chatgpt.com .
٨- حسب كتاب وزارة التعليم العالي / دائرة البحث والتطوير / قسم الدراسات العليا ، المرقم (ب ت ٥٠٣٣/٥ في ٢٠٢٤/٥/١٤)

٩- محمد حسن الشيخ ، التفسير القضائي للنصوص القانونية بين الوحدة والتعدد ، المجلة العراقية للعلوم القانونية ، جامعة بغداد / كلية القانون ، العدد ١ ، ٢٠١٦ .

١٠- رباب عبدالرزاق القاسم ، القصور التشريعي واثره التطبيق القضائي : دراسة تحليلية في ضوء القانون العراقي ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، العدد ٤ ، ٢٠١٥ .

١١- الأمانة العامة / دائرة البحوث / قسم الدراسات القانونية والصياغة التشريعية في ٢٠١٨/١/١٤ https://archive٤.parliament.iq/ar/٢٠١٨/٠١/١٤/%D٩%٨٢%D٩%٨A%D٨%٧A%D٨%B٣-١B%٨AB%D%٨D%٣A%٨%D AA-%٨D%٧A%٨D%٩B%٨A%D٨%٩D%١B%٨D%٤B%٨AA%D%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨%D-٩A%٨BA%D%٨D%٧A%٨A%D٨%٩D%٥B%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨D%٨٨%٩%D٨%٩D%٩B%٨A%D٨%٩D%١B%٨D%٤B%٨AA%D%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨%D A/?utm_source=chatgpt.com .

١٢- عقيل فالح سلمان وازهار فخري أبو خويت ، آليات مكافحة المخدرات في العراق ، مجلة حمورابي للدراسات ، المجلد ٤٣ ، العدد ٢٠٢٢ .

١٣- علي عزيز الجميلي و منال يونس واخرون ، التنظيمات الدوائية في العراق : من الموافقة على الدواء الى ما بعد التسويق ، تقرير في (EMHJ) منشور في موقع منظمة الصحة العالمية ، المجلد ٢٧، ٢٠٢١ .

١٤- احمد فؤاد عبدالله وسجى محمد عودة ، واقع خدمات علاج الإدمان وإعادة التأهيل في العراق : تقييم نقدي مجلة Journal of Iraqi Public Health Research ، المجلد ١٢ ، العدد ٢.

١٥- ندوة : المخدرات في العراق : الابعاد والمعالجات ، منشورة في مركز البيان للدراسات والتخطيط https://www.bayancenter.org/ 3/12/2017 ٢٠١٧/١٢/٣٨٦٨/?utm_source=chatgpt.com .

١٦- وسام محمد خليفة و عمار رجب معيشر ، السياسة الجنائية للشرع العراقي لمواجهة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء القانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة ديالى ، المجلد ٨ ،عدد ٢، ٢٠١٧

١٧- فريال مشرف عيدان و بيداء بهجت نعمان وآخرون ، دور الجامعات العراقية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد (٥) العدد الخاص لسنة ٢٠٢٤ .

١٨- د.احمد محمد الصغير ، دور المؤسسات الدينية في الوقاية من تعاطي المخدرات ، مجلة الدراسات الإسلامية المعاصرة ، جامعة الازهر ، العدد ١٨ لسنة ٢٠١٩ .

١٩- د. فائزة احمد عبدالله ، دور وسائل الاعلام في التوعية بمخاطر تعاطي المخدرات ، مجلة الباحث الإعلامي ، كلية الاعلام / جامعة بغداد ، العدد ٢٥ لسنة ٢٠٢٠ .

٢٠- بينيت دبليو فليتشر و وأين أي كيها ليمان واخرون ، العوامل التنظيمية وانشطة التعاون والتكامل في وكالات العدالة الجنائية وعلاج تعاطي المخدرات ، المعهد الوطني لتعاطي المخدرات ، الولايات المتحدة الامريكية ، اغسطس ٢٠٠٩ / ١٠٣- ملحق ١ ، ص ٦٥-٧٢ منشور على الموقع الالكتروني : https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S٠٣٧٦٨٧١٦٠٩٠٠٠٢٣٤?via%٣Dihub

٢١- مقال منشور على الموقع الالكتروني : https://onlinelibrary.wiley.com/doi/١٠,١١١١/add.١٤٧٦٣?utm_source=chatgpt.com

٢٢- باباريلا و لوفجوي واخرون ، فعالية برامج التثقيف الدوائي ، مجلة التثقيف الصحي ، شتاء ١٩٧٦: ٤(٤) على الموقع الالكتروني : https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/١٠١٠٧٥٤/

٢٣- كايهوا يو و كاي هونغ واخرون ، دراسة شبه تجريبية حول فعالية بيئات العلاج الاجباري والطوعي ل ١٢٩٩ من متعاطي المخدرات في هونان ، مجلة فرونت سايكايتري ، الصين ، أغسطس ٢٠٢١ على الموقع الالكتروني : https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/٣٤٥١٢٤٠٥/

٢٤- جيوموني و بيرلكسوني واخرون ، منع الاتجار الدولي بالمخدرات : نهج شبكي بالتدخلات المنسقة والمستهدفة ، المجلة الاوربية للسياسة الجنائية والبحوث ، ٨ فبراير ٢٠٢١، المجلد ٢٨ ، بحث منشور على الموقع الالكتروني : https://link.springer.com/article/١٠,١٠٠٧/s١٠٦١٠-٠٢٠-٠٩٤٧٣-٠?utm_source=chatgpt.com

٢٥- سعد الدين طمال وسامية ياحي ، دور المؤسسة في تنمية قيم المواطنة لدى المتعلمين ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد٢٣ ، مارس ٢٠١٦ .

٢٦- محمد جودت ناضر ، الدعاية والإعلان والعلاقات العامة ، ط١، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨.

٢٧- منشور لموقع بيت الحكمة العراقي بتاريخ ٢٠٢٢٥/٧/٩ وللمزيد انظر في الموقع الالكتروني : https://www.baytalhikma.iq/News_Print.php?ID=2482

٢٨- د.خالد حنتوش ساجت ، ستراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد (٢٨) العدد (١) لسنة ٢٠٢٥ .

٢٩- مكتب الأمم المتحدة UNODC المعني بالمخدرات والجريمة ، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا ، ديناميكيات تهريب المخدرات عبر العراق والشرق الأوسط : التوجهات وسبل الاستجابة ، تموز ٢٠٢٤ ، ص٢٢ ، للمزيد انظر : https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Iraq/UN_Iraq_Report_Arabic_WEB.pdf٢٤٠٨١٤_ .

٣٠- د. عبدالعال عبدالرحمن الديربي ، مكافحة المخدرات في سياسة المنضمات الدولية : دراسة حالتي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، المجلد الثامن العدد (١٦) ٢٠٢٣ ، جامعة الإسكندرية .

٣١- ازاد عطوف محمد رؤوف ،مدخل الى الاعتبارات التخطيطية العامة للمستشفيات الحكومية ضمن هيكل الخدمات الصحية في العراق ، مجلة الهندسة والتكنلوجيا ، المجلد (٢٥) العدد ٩ لسنة ٢٠٠٧ ، الجامعة التكنلوجية .

٣٢- زينب إبراهيم محمد موسى ، فعالية برنامج علاجي تكاملي في خفض ادمان المواد المخدرة لدى طلبة الجامعة ، مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة ، العدد ١٩٩ ، يوليو ٢٠٢٢ .

٣٣- هند بنت خالد العتيبي ، تحليل التحديات التي تواجه منظومة التأهيل والرعاية للمتعافين من الإدمان : دراسة من وجه نظر العاملين في مراكز العلاج والتأهيل ، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد (٧٣) العدد (١) ، حزيران ٢٠٢٥ .

٣٤- م. سعاد حميد رشيد ، الإدمان على المخدرات الأسباب والعلاج : دراسة ميدانية في مدينة بغداد) ، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية ، العدد (٢٢) ، يوليو ٢٠٢١ .

٣٥- زينب علي حسين ، تعاطي الاحداث للمخدرات وانعكاساتها الاجتماعية والأمنية : دراسة ميدانية في محافظة واسط ، رسالة ماجستير في جامعة القادسية / كلية الآداب ، ٢٠٢٠ .